الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ33ـــدد

تاريخ الاجتماع : الأربعاء 27 ديسمبر 2023 (حصة مسائية)

جدول الأعمال: الاستماع إلى وزير التربية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للإستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II.

الحضور:

- الحاضرون: (11)
- المعتذرون: (01)
- الغائبون: (03)
- الحاضرون من غير أعضاء في اللجنة: (07)

ساعة افتتاح الجلسة: الثانية و45 د ق بعد الظهر

ساعة اختتام الجلسة: السابعة مساء

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مساء يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير التربية حول مشروع القانون المعروض.

وفي تدخله، أفاد السيد وزير التربية أن هذا القرض يندرج في إطار مجهودات الدولة الهادفة إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ سياستها المتعلقة بتطوير المنظومة التربوية وجعلها قادرة على إنتاج قاعدة صلبة لرأس مالها البشري الذي تعتبره الرافد الأساسي لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود ودفع التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف أهمها توفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع التلاميذ في مختلف الجهات.

وأشار إلى أن عملية التمويل الجديدة تمثل امتدادا لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية ا وبالتالي مواصلة الشراكة والتعاون مع هذا الممول في مجال يحظى بأهمية خاصة من الطرفين. ويمثل اعترافا ضمنيا من الجهات المانحة بنجاح التجربة الأولى من ناحية ومصداقية البلاد التونسية في الإيفاء بتعهداتها المالية من ناحية أخرى.

وأوضح أن ضعف الاعتمادات المرصودة لمهمة التربية إضافة إلى ارتفاع كتلة الأجور والتي تستحوذ على ما يقارب 90 % من جملة النفقات تجعل تحسين البنية التحتية للمدارس والمعاهد وتعصير المنظومة التربوية يتطلب الاقتراض الخارجي لضمان توفير التمويلات اللازمة للقيام بمشاريع التهيئة والترميم والتجهيز في كامل تراب الجمهورية مؤكدا على ضرورة إحكام الرقابة على أوجه صرف هذه القروض وخاصة متابعة الإنجاز طبقا للمعايير المعتمدة في عناصر المشروع.

وأكد من جهة أخرى على ضرورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجهات في ما يتعلق بالبنية التحتية التربوية وتحسين مؤشر الجودة والحوكمة بالمدارس الابتدائية والعمل على توفير مناخ وإطار تربوي جاذب وتحفيزي بجعل المؤسسات التربوية تستجيب إلى معايير المؤسسة الحديثة والعصرية والسعي إلى تقريبها من التلميذ لمحاربة الانقطاع المبكر عن التعلّم وإرجاع مكانة التعليم العمومي التي كانت ولا تزال أساس نجاح كل إصلاح باعتبار أن القطاع التربوي قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط ارتباطا عضويا بكل القطاعات الأخرى لضمان تحقيق الرقي الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

وقدّم ممثل عن الوزارة عرضا حول الخيارات الكبرى والتوجهات العامة لوزارة التربية والمتمثلة خاصة في ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع من خلال تطوير برامج التدريس ومنظومة التقييم ومنظومة التكوين والتصدي لظاهرة الفشل المدرسي، وضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة من خلال تطوير البنية التحتية وتطوير الحياة المدرسية وتكريس مشروع المؤسسة وانفتاح المؤسسة التربوية على محيطها الخارجي وضمان التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير التصرف الإداري والمالي وتطوير ثقافة التخطيط المحلي والتقليص من مركزية القرار وتعزيز الديمقراطية التشاركية .

وتعرض إلى الأهداف الإستراتيجية للبرنامج والمتمثلة بالخصوص في المساهمة في النهوض بجودة مكتسبات التلاميذ وتحسين المردود الداخلي في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بما يتوافق مع مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص وتحسين ظروف البنية التحتية والخدمات التربوية في المراحل التعليمية الإعدادية و الثانوية.

كما قدم لمحة حول برنامج تعصير المؤسسات التربويةI PMES " تتمثل في إحداث 59 مؤسسة تربوية منها 25 مشروع منجز و33 مشروع في طور الإنجاز و388 مشروع تهيئة وصيانة منها 323 مشروع منجز و65 مشروع في طور الإنجاز. واقتناء تجهيزات ومعدات للمطابخ المدرسية وتجهيزات تعليمية ومعدات لمخابر علوم الحياة والأرض والعلوم الفيزيائية والكيمياء وعلوم التقنية وعلوم الإعلامية إضافة إلى اقتناء (28) سيارة رباعية الدفع وتوزيعها على المندوبيات الجهوية للتربية لمتابعة الأشغال و(02) سيارات كبيرة للإدارة المركزية، وانتفاع قرابة 420 إطار من وزارة التربية بحلقات وملتقيات تكوينية تتعلق بالصفقات العمومية والتصرف المالي وإدارة المشاريع والتنمية المستدامة.

ثم استعرض المعطيات المتعلقة ببرنامج تعصير المؤسسات التربوية II فيما يتعلق بالبناءات والتجهيزات والمرافقة الفنية والتكوين وتطوير الكفاءات للمتدخلين في هذا البرنامج. وأضاف أن المشروع المذكور سيمكّن من إحداث 80 مدرسة ابتدائية جديدة وتهيئة وصيانة المدارس الابتدائية ذات الأولوية، إضافة إلى اقتناء تجهيزات ومعدات تعليمية ومعدات إعلامية واقتناء 75 حافلة مدرسية وتوزيعها على كل المندوبيات الجهوية للتربية للمساهمة في تعزيز النقل المدرسي .

ويخضع المشروع للمساندة والمرافقة الفنية لمتابعة الدراسات وإنجاز المشاريع في مختلف مراحلها المدرجة ضمن البرنامج من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج تعصير المؤسسات التربوية وتكوين إطارات وزارة التربية في عديد المجالات ذات علاقة بالبرنامج.

وأثار النواب عديد المسائل تعلقت بالخصوص بتهرّم البنية التحتية لعدد من المؤسسات التربوية وخاصة منها المشيدة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، مما أثّر سلبا على مردود التعليم العمومي وتدنّي مستوى التعليم والانقطاع المبكّر عن الدراسة، وأكدوا على ضرورة وضع استراتيجية مستقبلية لمنظومة التربية الحديثة أساسها توفير الظروف الملائمة لعمل المدرّس والتلميذ وتوفير فضاءات تربوية عصرية متكاملة على كامل تراب الجمهورية .

واستفسروا عن المقاييس والمعايير المعتمدة في اختيار المناطق والجهات المستفيدة من مشروع تعصير المؤسسات التربوية سواء على مستوى البناءات والتجهيزات أو على مستوى توفير وسائل النقل، مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الديمغرافي في الدراسة الاستشرافية للجدوى على المدى البعيد خاصة وأن الهدف من هذا المشروع هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجهات .

وأكدوا أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يقوم على أساس تعصير المدارس التربوية وتحديثها في ظل وجود مدارس تفتقر الى أبسط التجهيزات والمرافق الضرورية على غرار وسائل النقل والماء الصالح للشرب وكذلك التجهيزات الصحية، واقترحوا الاقتصار على بناء 50 مدرسة فقط عوضا عن 80 وتوجيه باقي التمويل لترميم وتهيئة المؤسسات التربوية المهددة بالسقوط والتركيز على المناطق المحرومة في المناطق الريفية والداخلية ذات التضاريس الصعبة.

وأوصوا كذلك بضرورة إيلاء الرياضة والإعلامية الأهمية اللازمة في التعليم الابتدائي والثانوي مشيرين إلى أن قرابة 33 % من المدارس هي دون ملاعب رياضية وأخرى تفتقر إلى الأجهزة الإعلامية واقترحوا تخصيص جزء من هذا القرض لبناء قاعات مراجعة في المدارس والمعاهد والرجوع إلى نظام الحصة الواحدة في المدارس خاصة بحكم بُعد عديد المدارس عن التجمعات السكنية.

وتطرّق بعض النواب إلى مسألة الاكتظاظ في الأقسام والذي يصل إلى درجات عالية تتجاوز في بعض الأحيان 45 تلميذ بالقسم الواحد، ودعوا إلى ضرورة العمل على التقليص منه وتحسين جودة الحياة المدرسية.

ومن جهة أخرى، بيّن عدد من النواب أنه رغم نجاح التجربة الأولى المتعلقة بتعصير المؤسسات التربوية I والمجهودات المبذولة، إلا أن ذلك يبقى غير كاف باعتبار الإشكاليات العميقة التي يعرفها القطاع التربوي، وتعرضوا في هذا الإطار إلى المسائل العقارية التي تُطرح في بعض الأحيان على غرار بناء المدارس على أراضي غير مؤهلة للبناء ودعوا الوزارة إلى ضرورة التثبت في ذلك والتنسيق مع الجهات المعنية لإنجاز دراسات جيوفيزيائية.

كما أشاروا إلى المشاكل التي يعاني منها التلميذ بسبب عدم توفر أدنى شروط حفظ الصحة في بعض المدارس وانعدام الأمن في المحيط الخارجي للمدارس والمعاهد وكذلك غياب الإطار التربوي في العديد منها وانعدام وسائل النقل بالنسبة للتلاميذ الذين يقطنون في المناطق الريفية. وأوصوا بمزيد العناية بالمؤسسات التربوية والعمل على تحسين مؤشر الجودة والحوكمة بها.

وثمّن النواب تجديد عقد القرض من الجهات المانحة واعتبروه اعتراف ضمني بنجاح برنامج تعصير المؤسسات التربوية في جزئه الأول، واستفسروا عن مدى تدخّل الطرف المقرض في وضع مكوّنات هذا البرنامج وهل تم الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستشارة الوطنية للتربية.

وأثار أحد النواب مسألة طول مدة إنجاز هذه المشاريع وهي مدة تتراوح بين 10و12 سنة الشيء الذي يمكن أن ينعكس سلبا على نجاعة وجدوى هذه المشاريع، وأكد على ضرورة الإسراع في الإنجاز لتحقيق الأهداف المرسومة ومعالجة الوضعيات الاجتماعية التي يُعاني منها التلاميذ خاصة في الجهات الداخلية.

واستفسر نائب آخر عن كيفية عمل وحدة التصرف في المشروع ودورها ومهامها وتساءل عن أسباب عزوف المقاولين عن إبرام صفقات مع وزارة التربية.

وأكد على ضرورة مدّ اللجنة بالجهات المعنية بهذا المشروع والمعايير المعتمدة في التوزيع مع التوصية باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والتمييز الإيجابي. كما طلب القيام بدراسات دقيقة ومعمقة واستشرافية للمدارس الابتدائية التي سيتم بناؤها مع الحرص على تجهيزها بالمرافق الضرورية.

واقترح بعض النواب تحيين المعلوم الموظف على تلاميذ السنوات التحضيرية والمقدر بـ 15 د باعتبار أن العائلات أصبحت غير قادرة على الدفع، وذكّروا بصعوبة التسجيل الإلكتروني وكذلك صعوبة ادماج أطفال التوحّد والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، وأكدوا على ضرورة إيجاد الحلول والآليات لهذه الفئة لضمان إدماجهم في الحياة المدرسية من خلال التفكير في إحداث مدارس خاصة بهم لضمان العدالة. في حق التعلم.

كما طرح أحد النواب الاشكال القانوني المتعلق بعدم تمكين المداس الابتدائية من الشخصية القانونية والذي تسبب في تعطيل هذه المدارس بسبب بطء الإجراءات التي تفرضها المركزية المطلقة، واقترح العمل على إيجاد الآليات القانونية لمنح هذه المدارس الشخصية القانونية وتمتيعها بالاستقلالية في التصرف لتفادي كل الإشكاليات المطروحة.

وفي ردّه، أكد السيد وزير التربية أنه سيتم العمل وفق استراتيجية تقوم أساسا على مبدأ الإنصاف من خلال وضع مقاييس موضوعية في توزيع البرنامج ومزيد التوجه نحو المناطق الداخلية وخاصة الأرياف. وأوضح أن العمل على النهوض بالمنظومة التربوية من إصلاح البنية التحتية للمدارس والنظام التعليمي وإعادة تأهيل المدارس وتوفير الأساسيات يكون في إطار مقاربة منظوماتية يتطلب نجاحها تضافر جهود كل الأطراف المتدخلة باعتبار أن قطاع التربية قطاع حيوي في علاقة بكل القطاعات الأخرى.

كما بيّن أن المبدأ في إبرام الاتفاقيات هو عدم التنازل عن استقلالية القرار الوطني. واكّد أن البرمجة هي وطنية بالأساس، وتستجيب إلى مبدأ التمييز الإيجابي بخصوص الجهات، موضحا أن الأولوية تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار للوضعيات الكارثية التي أصبحت تشكّل خطرا على التلاميذ وعلى المدرسين.

كما أكّد أنه لا يوجد عزوف من قبل المقاولين في إبرام الصفقات مع وزارة التربية لأنه ليس هناك تأخير في الخلاص خاصة في جانب التمويل الخارجي.

كما أوضح أن دور وحدة التصرف في المشروع يتمثل في دراسة مشاريع البناءات وإعداد طلب العروض ونشره وتقييم العروض وعرضها على لجان الصفقات أو اللجنة العليا الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية منذ البداية وصولا إلى تدشين المدرسة على أرض الواقع. .

وفي ما يتعلق بالشروط المالية للقرض، بين أن البنك الاوروبي للاستثمار باعتباره الممول هو من يتولى القيام بالدراسة المالية وتحديد نسبة الفائدة، موضحا أن فترة الامهال مدروسة تتضمن سنتان للدراسات ومدة 5 سنوات لإنجاز المشروع .

وفي آخر تدخله عبر السيد وزير التربية عن ارتياحه لمقترحات النواب والانسجام بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية في ما يتعلق بالأهداف والاستراتيجيات المقترحة للنهوض بالقطاع التربوي مؤكدا أن إحداث صندوق التربية في إطار قانون المالية لسنة 2024 يمثّل خطوة أولى في تجسيد التوجهات الوطنية وعلى ضرورة تظافر كل جهود الأطراف المتدخلة في القطاع لضمان تحقيق النتائج المرتقبة في القطاع التربوي.

وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط لمزيد الاستيضاح حول الشروط المالية للقرض.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عصام شوشان	**عصام البحري الجابري**